

# السُّلْسُ الازدهار

مساهمة الصناديق السيادية في  
ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي

تقرير  
أكتوبر 2023



## صناديق الثروة السيادية تُعزز التنمية الاقتصادية المستدامة

هذا النمو؛ حيث وصلت قيمة الأصول الخاضعة لإدارة صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم إلى 11.3 تريليون دولار في فبراير 2023، بزيادة تتجاوز عشرة أضعاف قيمتها في العقد الماضي. وعلى الرغم من الانخفاض في تقييمات المحافظ السيادية خلال عام 2022، إلا أن التوزيع القوي لرؤوس الأموال شمل استثمارات قياسية بلغت 257.5 مليار دولار عبر 743 صفقة، بالإضافة إلى تسجيل أعلى رقم على الإطلاق من الصفقات الضخمة التي تجاوزت قيمتها مليار دولار، وخلال عام 2022، أنجزت صناديق استثمارية سيادية خمسة من بين أكبر عشر استثمارات في التاريخ، وتميزت منطقة الخليج باحتضانها خمسة من بين الصناديق الاستثمارية السيادية العشرة الأكثر نشاطاً في هذا العام<sup>1</sup>.

وبالنظر إلى الدور البارز والمتنامي لصناديق الاستثمار السيادية، تسعى "القابضة" (ADQ)، وهي شركة استثمارية قابضة في إمارة أبوظبي، إلى تسليط الضوء على الكيفية التي تساهم بها صناديق الثروة السيادية في تسريع التحوّل والتغيير، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام في أسواقها المحلية، من خلال التكاليف بإعداد هذا التقرير الذي يحمل عنوان: "أسس الازدهار: مساهمة الصناديق السيادية في ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي".

ويتضمن هذا التقرير الصادر في إطار سلسلة منصة "القابضة" (ADQ) فورورد للريادة الفكرية، آراء عدد من المسؤولين الحكوميين، ومستشاري السياسات، وقيادات من المصارف الاستثمارية، وهيئات الاستثمار السيادية.

على مدار العقدين الماضيين، رتخت صناديق الثروة السيادية مكانتها بقوة حول العالم، باعتبارها جهات استثمارية عالمية مهيمنة على المدى البعيد. وفي الوقت الذي يستحوذ فيه المستثمرون العالميون الكبار على الاهتمام بفضل صفقاتهم الخارجية الكبرى على امتداد العالم، فقد شهدت الاقتصادات الناشئة أيضاً تنامي أعداد الصناديق الاستثمارية الجديدة التي تطمح إلى الموازنة بين تحقيق العوائد المالية المجزية، وبين المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.

ويرتكز هذا النهج التعددي لصناديق الثروة السيادية على وجهة النظر التي تؤكد أن النمو الاقتصادي لأي دولة في العالم يعتمد جزئياً على قدرة هذه الصناديق على توظيف رأس المال في الداخل والخارج بشكل فعال. وبالنسبة للعديد من الدول، يُمثل الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة تحدياً كبيراً يجب معالجته من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في القطاعات الوطنية المحلية، مع تركيز الاعتماد بصورة أكبر على رأس المال المعرفي. وتميل صناديق الاستثمار السيادية إلى تعزيز قدرتها على المساهمة بدور ريادي في رعاية الاقتصاد المعرفي، نظراً لامتلاكها القدرات المالية اللازمة، وانفتاح آفاق الاستثمار أمامها على المدى البعيد، فضلاً عن استعدادها للتوسّع السريع بنطاق تركيزها كي يشمل قطاعات محددة تنسجم مع سياسات حكوماتها.

وليس مستغرباً أن نشهد نموّ صناديق الثروة السيادية من حيث العدد والحجم والتأثير، بالإضافة إلى التسارع في

## المحتوى

1 تقديم

2 تطوّر مساهمة صناديق الثروة السيادية في نموّ الاقتصاد الوطني

3 الاستفادة من الشركات الوطنية الرائدة في تحقيق التحوّل الاقتصادي المستدام

4 كيف تسهم صناديق الثروة السيادية في بناء اقتصادات مرنة وتنافسية

5 خاتمة



## تطور مساهمة صناديق الثروة السيادية في نمو الاقتصاد الوطني

### بروز صناديق الاستثمار السيادية على صعيد التنمية الإستراتيجية

ونظرًا لاختلاف أولويات الحكومات عبر الأسواق، ظهرت أنواع متعددة من الاستثمارات السيادية لخدمة أغراض محددة: مثل ضمان توفير الاستقرار والادخار عبر صناديق الاستثمار الاحتياطية.

وقد اكتسبت صناديق الثروة السيادية المخصصة للتنمية الاستراتيجية أهمية كبيرة، فخلالها لنظيراتها من الصناديق الاستثمارية، تُركز صناديق الاستثمار الاستراتيجية على المساهمة بتنفيذ خطط التحول

لطالما كانت صناديق الثروة السيادية أدوات استثمارية لتوظيف الفائض من رؤوس الأموال المحلية ضمن الأسواق الدولية، سعياً لتحقيق العوائد المالية القوية. ونتيجة لتغير الأولويات الحكومية في أعقاب تباطؤ العولمة، وتفشي انتشار جائحة كوفيد19، والصراعات الجيوسياسية، واضطراب سلسلة التوريد، وجّهت الحكومات تركيزها نحو إعادة تقييم وتحديد منهجياتها التنموية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

### أفضل 10 قطاعات لعام 2022 بحسب عدد الصفقات



للاستثمارات السيادية، إلا أنها تتوافق تمامًا مع الأهداف الوطنية الرامية لتعزيز المرونة الاقتصادية، أو تمكين النمو المستدام للاقتصادات المحلية.

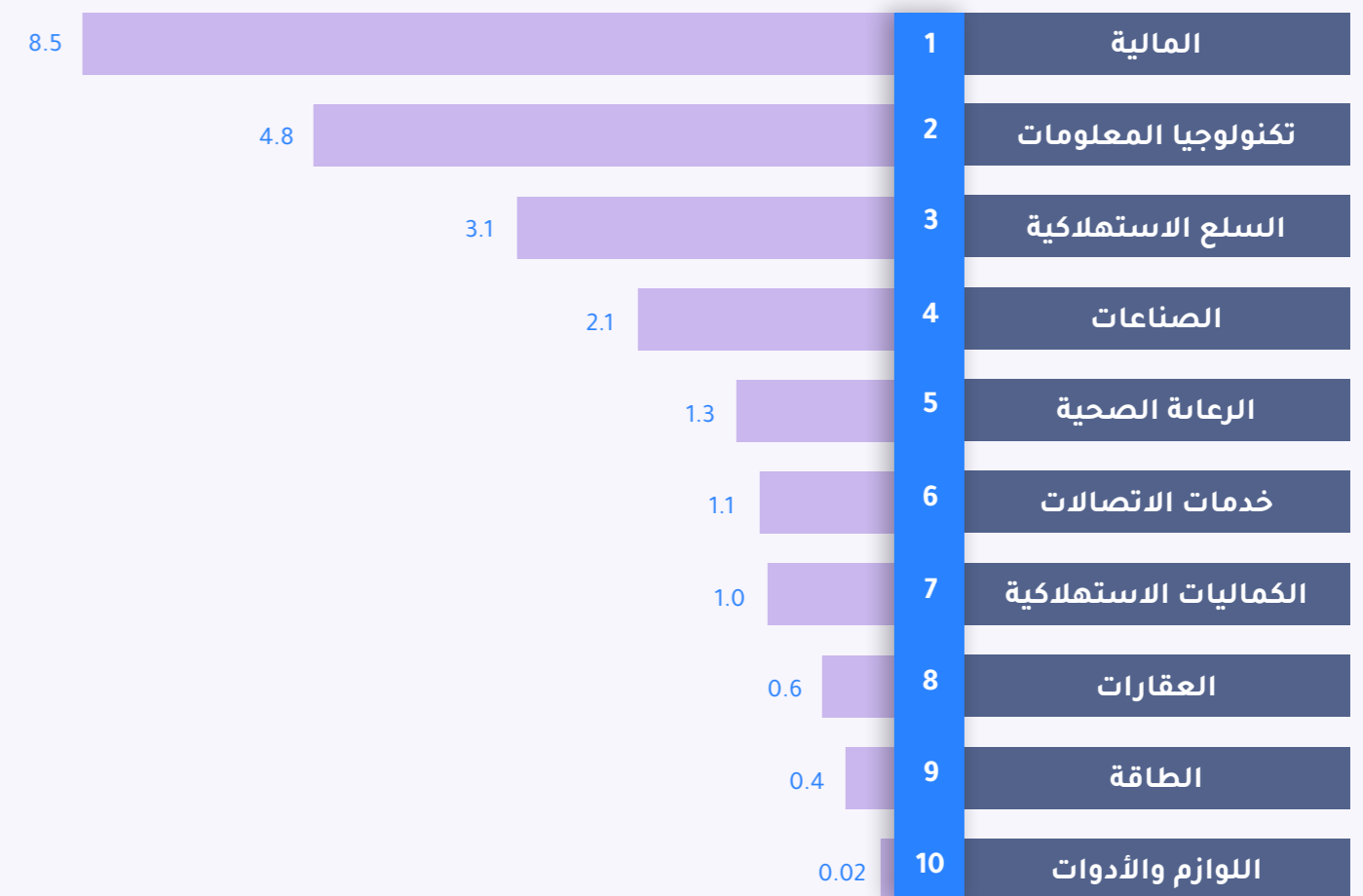
ومن هنا، برزت صناديق الثروة السيادية للتنمية الاستراتيجية كشركاء أساسيين للحكومات في ضمان اتخاذ قرارات استثمارية حكيمة تراعي تقييم المخاطر، وتسعى للاستفادة من الفرص المربحة. كما تزايدت أهمية تحديد المسار الصحيح للاستثمارات السيادية، لضمان دعم مسيرة الدول نحو تحقيق النمو المستدام.

الاقتصادي المعتمدة داخل دولها، في إطار التزاماتها بأولويات الحكومات التي تهتم ببناء القدرات الوطنية وتعزيز العمالة المحلية، وعادة ما تُوظف الاستثمارات السيادية رؤوس الأموال في البنية التحتية المحلية، لتعزيز نمو الصناعات والقطاعات الحيوية، انسجامًا مع أهداف سياساتها على المدى البعيد.

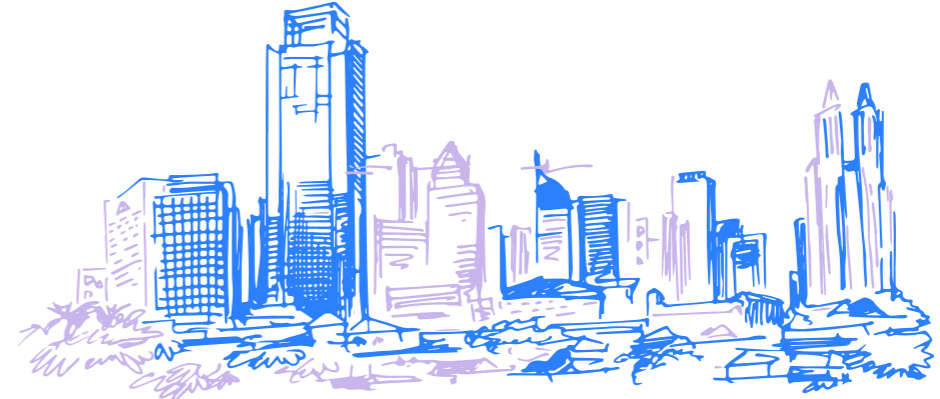
ويعتبر تحقيق قيمة نقدية تضمن رفاهية المواطنين والمقيمين على مدى الأجيال أولوية قصوى لدى صناديق الثروة السيادية، تمامًا كغيرها من الأنواع الأخرى

### أفضل 10 قطاعات في عام 2023

إجمالي قيمة الصفقات التي أنجزتها صناديق الثروة السيادية بحسب القطاع. (مليار دولار)  
قيمة الصفقات 22.9 مليار دولار



## هيئة الاستثمار الإندونيسية INA



في عام 2021، أطلقت إندونيسيا صندوق ثروتها السيادية؛ هيئة الاستثمار الإندونيسية، بهدف تحفيز النمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتشجيع على الاستثمار المشترك. وتضمنت أنشطة هيئة الاستثمار الإندونيسية شراكات مع صناديق ثروة سيادية أخرى، وضمن التزامات استثمارية بقيمة 27 مليار دولار، بما في ذلك 10 مليارات دولار من دولة الإمارات العربية المتحدة اعتباراً من نهاية عام 2022.

وتقوم هيئة الاستثمار الإندونيسية بمهمتين واسعتي النطاق تتمثلان في الاستثمار ضمن القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية الوطنية التي تساهم في التنمية المستدامة لإندونيسيا، والاستثمارات الخارجية التي تحقق العوائد للبلاد.

وركزت هيئة الاستثمار الإندونيسية، خلال العام الأول لتأسيسها، على استخدام رأس المال الحكومي للاستثمار في الشركات المملوكة للدولة والبنية التحتية التقليدية والرقمية على المستوى الوطني، ابتداءً من الطرق ووصولاً إلى مراكز البيانات. وشمل ذلك استحواذها على حصة قدرها 5% في شركة الأبراج الخليوية "ميترا تيل"، بقيمة تصل إلى 270 مليون دولار، عندما تم إدراج الشركة في البورصة الإندونيسية.

وتميزت الاستثمارات التي اختارها صندوق الثروة السيادية الإندونيسي بانسجامها مع مهام هيئة الاستثمار في تطوير البنية التحتية ودعم الصناعات ذات القيمة المضافة؛ مثل الاتصالات والأدوية.

## استثمارات خارجية تساهم بإضفاء القيمة في الوطن

صندوق الاستثمار العماني الهندي المشترك في عام 2011، والاستثمار في قطاعات مختلفة داخل هذه الدولة الواقعة في جنوب آسيا.

وكما هو الحال مع هيئة الاستثمار العمانية، أصبحت صناديق الاستثمار السيادية في منطقة الشرق الأوسط أكثر نشاطاً على صعيد الأسواق العالمية، سعياً لتحقيق القيمة والعوائد المالية في بلدانها الأصلية. وفي عام 2022، أنفقت الصناديق الخليجية على الاستثمارات ما يقارب 89 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم، أي ضعف الاستثمارات المسجلة في العام السابق.<sup>2</sup>

وأتخذت الصفقات الخارجية لصناديق الاستثمار السيادية أشكالاً مختلفة، بما في ذلك الاستثمارات المشتركة.

كذلك، أطلقت «القابضة» (ADQ) والصندوق السيادي المصري في عام 2019 منصة استراتيجية مشتركة بقيمة 20 مليار دولار، تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، مع التركيز على مختلف القطاعات الاقتصادية، وأدى ذلك بالفعل إلى إنجاز «القابضة» (ADQ) للعديد من الصفقات مع الشركات المصرية، بما في ذلك الاستثمار المشترك لشركة «الدار» العقارية، أكبر مطور عقاري في أبوظبي.

ركزت صناديق الثروة السيادية حول العالم على الاستثمارات الخارجية في إطار سعيها لإضفاء القيمة وزيادة العوائد على المستوى المحلي. ويتحقق ذلك من خلال مواصلة الاستثمارات المباشرة عبر عمليات الاستحواذ في الشركات الأجنبية، والمشاريع المشتركة، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية في الخارج. كما تُخصص الاستثمارات السيادية تمويلات في محافظ الأسهم والسندات والعقارات في الأسواق الدولية.

وينطبق هذا النهج على دول القارة الآسيوية؛ فقد استثمرت مؤسسة حكومة سنغافورة للاستثمار في أكثر من 40 دولة، لإنجاز مهمتها المتمثلة في إدارة احتياطات سنغافورة الخارجية، وسعيها لاغتنام الفرص المتاحة في مختلف الأسواق والقطاعات الدولية. وشكّلت أمريكا الشمالية نقطة تركيز محورية لدى المؤسسة، حيث تستحوذ على نسبة 37% من محافظتها، في حين تُوظف 8% من استثماراتها في منطقة اليورو و7% في اليابان. وبعده تركيز مؤسسة حكومة سنغافورة للاستثمار على هذا المزيج الجغرافي المتنوع في محافظتها عنصرًا رئيسيًا في إستراتيجية هذا الصندوق السيادي الهادفة إلى تحقيق عوائد تتجاوز تحديات التضخم العالمي على المدى البعيد، وتساهم بتحقيق تأثير إيجابي على التنمية في سنغافورة.

وفي تلك الأثناء، أطلقت هيئة الاستثمار العمانية مشروعاً مشتركاً مع بنك الدولة الهندي لتأسيس



إن الموازنة بين التنمية والابتكار مع تحقيق العوائد المادية بما ينسجم مع مهماتنا المتماثلة، يعتمد إلى حد كبير على نجاحنا في بناء علاقات مستدامة مع الشركاء في جميع أنحاء العالم، وتوحيد جهودنا المشتركة لدعم اقتصادات المستقبل المرنة.

عبدالله الرشدي  
جهاز الاستثمار العُماني



يشهد الاقتصاد الإندونيسي تحولاً متسارعاً، وتتمحور فلسفة صندوق الثروة السيادية لدينا حول تحقيق القيمة لمواطنينا ولشركائنا في الاستثمار على حد سواء، مع دعم الأهداف الاقتصادية التي تُعزز التنمية المستدامة في البلاد.

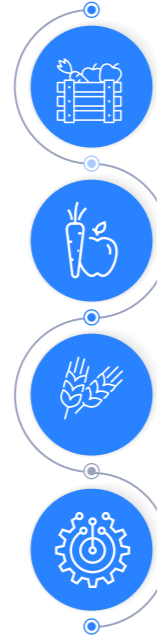
الدكتور رضا ويراكوسوماه  
الرئيس التنفيذي، هيئة الاستثمار الإندونيسية

## نماذج من الاستثمارات الاستراتيجية الخارجية المتكاملة مع السوق المحلية

هناك نماذج عن الأنشطة الاستثمارية الاستراتيجية التي تتكامل مع نهج "القبضة" (ADQ) في التوافق مع الأولويات الوطنية، والتي تهدف إلى تعزيز المرونة الاقتصادية في دولة الإمارات

## الهدف: المرونة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تهدف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على تمكين الإنتاج الغذائي المستدام وتعزيزه من خلال تبني أحدث التقنيات الذكية وتطبيقها على المستوى المحلي. وتبذل محافظة الأغذية والزراعة في "القبضة" (ADQ) جهودها الدؤوبة للمساهمة في تحقيق هذه الرؤية من خلال تحفيز الابتكار وزيادة الكفاءة في الإمدادات الغذائية، وتعزيز المرونة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة.



## سبتمبر 2020

أسست "القبضة" (ADQ) شركة "سلال" بهدف تنويع مصادر الغذاء وزيادة الأغذية المزروعة والمصنعة محلياً في إمارة أبوظبي

## يونيو - سبتمبر 2021

الاستحواذ على حصة 45% من أسهم شركة لويس دريفوس (إل دي سي)، وحصة 50% في شركة الظاهرة القابضة، وإطلاق مجمع التكنولوجيا الزراعية المتطور التابع لـ "القبضة" (ADQ) على مساحة 200 هكتار

## ديسمبر 2022

الاستحواذ على حصة أغلبية في مجموعة يوتي فروتي الإيطالية، الشركة العالمية الرائدة في إنتاج وتوريد وتجارة وتوزيع الفواكه والخضروات الطازجة

## مارس - أغسطس 2023

مجمع التكنولوجيا الزراعية التابع لـ "القبضة" (ADQ) يطلق مشروع الزراعة العمودية المسندة بالشراكة مع "زيرو"، الشركة الإيطالية المتخصصة في مجال التكنولوجيا الزراعية عالية التأثير

## الهدف: تمكين الوصول إلى الأدوية الأساسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تهدف رؤية أبوظبي للصحة وعلوم الحياة 2030 إلى جعل إمارة أبوظبي مركزاً عالمياً رائداً للتكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة. تسعى محافظة الرعاية الصحية وعلوم الحياة في "القبضة" (ADQ) إلى إنشاء منظومة للرعاية الصحية والدواء بمستوى عالمي، وتحويل إمارة أبوظبي إلى مركز إقليمي في هذا القطاع.



## يناير 2021

استثمرت "القبضة" (ADQ) بحصة أقلية في شركة بيوكون بيولوجيكس المحدودة، المتخصصة في تطوير وتصنيع وتسويق البدائل الحيوية عالية الجودة وبأسعار معقولة في الأسواق العالمية

## مارس 2021 - فبراير 2022

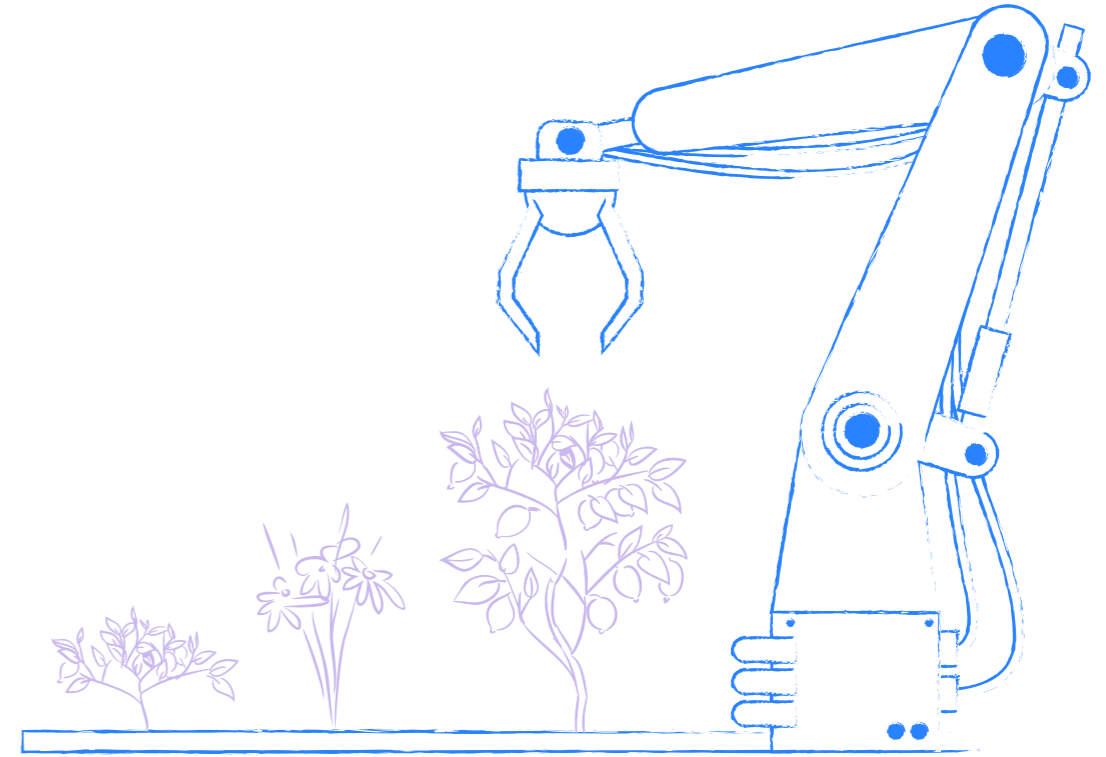
الاستحواذ على شركة أمون للأدوية في جمهورية مصر العربية، وشركة أسينو السويسرية، وكلاهما من الشركات الرائدة في تصنيع الأدوية عالية الجودة

## يوليو 2022

الاستحواذ على مجموعة بيرجي ميفار، الشركة التركية الرائدة في عقود تطوير وتصنيع المستحضرات الدوائية اللازمة لإنتاج الأدوية المعقمة والحُقن

## مارس 2023

دمج شركة فارماكس للأدوية مع شركة أسينو للاستفادة من هذا التحالف في المجالات العلاجية الرئيسية ومشاركة أفضل الممارسات



تتولى "القبضة" (ADQ) بصفتها مستثمراً مستداماً، مهمة واسعة النطاق تشمل تحقيق العوائد المالية والتأثير الإيجابي الاجتماعي والاقتصادي على نطاق أشمل؛ فقد بذلت الجهود المتواصلة لدعم التنمية في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً. ويتمثل أحد مناهجها المعتمدة في تطوير قطاعات اقتصادية استراتيجية: مثل الطاقة والمرافق، والأغذية والزراعة، والرعاية الصحية وعلوم الحياة، والنقل والخدمات اللوجستية، وغيرها. بهدف تعزيز المرونة الاقتصادية لدولة الإمارات، وتحقيق القيمة للأجيال القادمة. وأنجزت "القبضة" (ADQ) العديد من الصفقات الاستثمارية لتعزيز محفظة شركاتها والاستحواذ على الخبرات والقدرات العالمية التي تدعم تطوير القطاعات الاقتصادية في السوق المحلية.



لطالما دعمت حكومتنا الرشيدة بقراراتها الإستراتيجية صناديق الثروة السيادية، نظراً لقدرتها على تمكين المعرفة والابتكار والتميز، الأمر الذي يوسع نطاق التأثير ليشمل جميع أنحاء دولة الإمارات.

سعادة هدى الهاشمي  
مساعد وزير شؤون مجلس الوزراء لشؤون  
الاستراتيجية

## الاستفادة من الشركات الوطنية في تحقيق التحوّل الاقتصادي المستدام

يعتمد النهج المُثبت لتوسعة القاعدة الاقتصادية في الدول المختلفة على مبادراتها الهادفة إلى تنمية شركاتها الوطنية الرائدة، وتشغيلها الاستراتيجي الفعّال ضمن المجالات الحيوية القادرة على دعم القطاعات الاقتصادية، وتسهيل التوسّع بقدراتها وخدماتها. وعلى المدى البعيد، يمكن لهذه الشركات الوطنية مضاعفة تأثيرها الإيجابي من خلال القطاع الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز قدرات البلاد التنافسية العالمية على المستوى الاقتصادي. وباعتبار هذه الشركات الوطنية رائدة ضمن قطاعات أعمالها داخل الدولة، فهي ستدعم بصورة متزايدة الأولويات الاستراتيجية المستدامة لحكوماتها على المدى البعيد.

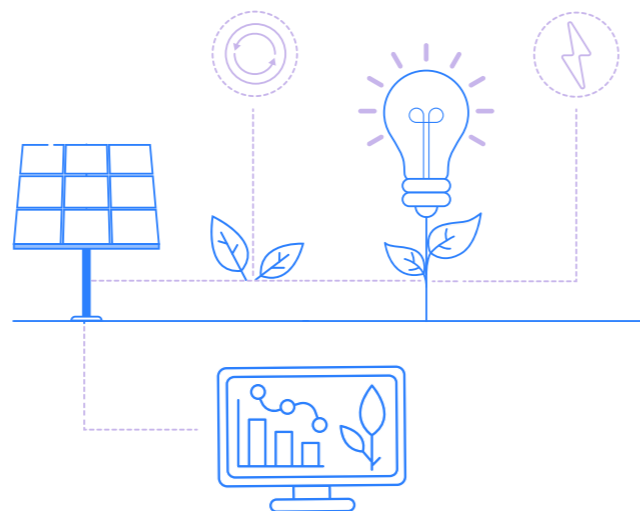
### تعزيز التأثير على المستوى المحلي

يُعتبر صندوق الثروة السيادية السنغافوري "تيماسيك" أكبر صندوق استثماري مملوك للدولة على مستوى العالم اليوم، ويُمثل نموذجًا لأفضل الممارسات في الحوكمة والاستدامة والمرونة.

وعلى مدار الأعوام الـ 16 الماضية، حافظ "تيماسيك" على إجمالي عائد مركّب للمساهمين بنسبة 7.5% سنويًا (أو 14% سنويًا منذ تأسيسه في عام 1974). ويتولّى الصندوق دعم قطاع التصنيع الذي تشرف عليه الحكومة، والذي يهتم في المقام الأول بتعزيز الشركات الوطنية الرائدة. وكانت العلامات التجارية المحلية؛ مثل الخطوط الجوية السنغافورية، و"سنغ تيل" و"بافيلون إنرجي" من بين الأصول الحكومية التي استقطبها صندوق الثروة السيادي. وفي عام 2023، حصلت شركة الطيران السنغافورية على لقب أفضل شركة طيران في العالم، في حين تعتبر "سنغ تيل" أكبر شركة اتصالات في جنوب شرق آسيا، ورسخت "بافيلون إنرجي" بصمتها العالمية

من خلال جهودها المتواصلة لتعزيز إمدادات الغاز في سنغافورة، وتطوير بنيتها التحتية للطاقة المتجدّدة.

وعلى الصعيد الوطني، منحت حكومة دولة الإمارات الأولوية لتعزيز القدرة التنافسية العالمية لدى شركاتها الوطنية الرائدة، بدعم من صناديق الثروة السيادية، لتطوير الأصول المحلية، وتسريع التنمية في القطاعات الاستراتيجية، وتحديد فرص الاستثمار الخارجي المربحة خلال فترات انخفاض العوائد. ففي إمارة أبوظبي، تعمل الشركات الوطنية الرائدة في مختلف المجالات، ويشمل ذلك قطاعات الطاقة والمرافق، والأغذية والزراعة، والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية. وتجدر الإشارة إلى المساهمات الكبيرة لهذه الشركات في التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة، مثل قيام مؤسسة الإمارات للطاقة النووية بتوفير إمدادات الكهرباء التي تلبّي الطلب المحلي على الطاقة النظيفة لعقود قادمة، وتساهم في تنويع محفظة الطاقة في



دولة الإمارات، وإنشاء شركة الاتحاد للقطارات أول شبكة للسكك الحديدية في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة أبوظبي للخدمات الصحية "صحة"، والتي أصبحت الآن جزءًا من شركة "بيور هيلث" التي دعمت جهود الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19، الأمر الذي ساهم بتصنيف إمارة أبوظبي كأفضل مدينة مقاومة للأوبئة في العالم، وفقًا لتقرير شركة "ديب نوليدج أناليتيكس" للتحليلات العميقة.

وتحرص "القبضة" (ADQ) على دعم مسيرة شركاتها نحو الريادة على المستوى الوطني بطرق عديدة. إذ يساهم تشكيل مجموعات استثمارية تضم شركات ناشئة في قطاعات متنوعة في تعزيز التعاون والتنافسية.

وفي هذا السياق، أدى اندماج شركتي "أركان" و"حديد الإمارات" في عام 2021 إلى خلق أكبر شركة عامة في دولة الإمارات ضمن قطاع الصلب ومواد البناء، وارتفعت أرباحها الصافية خلال الربع الأول من العام بأكثر من الضعف، بفضل ارتفاع المبيعات مدعومة بالانتعاش في قطاع الإنشاءات السكنية في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي. كما يُتوقع أن تصل شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة"، المحرك الحيوي لمسيرة تحوّل الطاقة في دولة الإمارات، إلى إنتاج قدرة إجمالية لا تقل عن 30 جيجاوات من الطاقة المتجدّدة بحلول عام 2030.

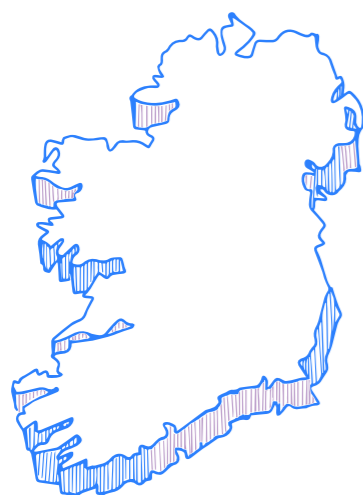
### تحفيز الابتكار والبحث والتطوير لإطلاق الشركات

### الرائدة في المستقبل

يتيح امتلاك صناديق الثروة السيادية لرؤوس الأموال الكبيرة، والعلاقات الواسعة مع منظومات الابتكار، فرصة لتعزيز قدرتها على إطلاق مشاريع البحث والتطوير التي تدعم شركات محفظتها، وتقوّي مكانتها. وعلى مستوى الأسواق الخاصة، أصبحت الاستثمارات السيادية أكثر تطورًا وأوسع نطاقًا؛ حيث ساهمت بإنشاء صناديق التمويل، وعززت مشاريع الاستثمار المشترك، وأطلقت حملات التمويل في مجال الأسهم الخاصة، وبالنتيجة، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاع استثمارات صناديق الثروة السيادية ضمن الشركات في مراحل التأسيس المبكرة. وما بين عامي 2015 و2021 ازداد عدد الاستثمارات في الشركات الناشئة من 19 مشروعًا قيمتها 0.5 مليار دولار، إلى 133 مشروعًا تبلغ قيمتها الإجمالية 5.7 مليار دولار.<sup>3</sup>

ومن الأمثلة أيضًا في هذا السياق، تفويض صندوق الاستثمار الاستراتيجي الأيرلندي بإنجاز الاستثمارات التجارية، وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء مجمعات الابتكار، ودعم النشاط الاقتصادي، وتعزيز العمالة المحلية في أنحاء البلاد. كما تمّ إطلاق برنامج صندوق الابتكار الأيرلندي الجديد بقيمة 90 مليون يورو، مما يتيح أمام الشركات الوطنية التي تعتمد على البحث والتطوير في علوم الحياة والتكنولوجيا المالية والبيئية إمكانية تسخير الفرص الجديدة المتاحة، والمنافسة على مستوى العالم.

وفي جمهورية مصر العربية، ركّز الصندوق السيادي



إن تأثير صناديق الثروة السيادية على إمارة أبوظبي واقتصادها يتجاوز النطاق المالي، فقد كان لها دور فعّال في تشكيل السياسات وتعزيز التنمية المستدامة وإحداث تحوّل إيجابي في حياة الناس.

سعادة. راشد عبدالكريم البلوشي  
وكيل دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي

## كيف تساهم أهمية صناديق الثروة السيادية والشركات الوطنية الرائدة في تحقيق أهداف الاستدامة

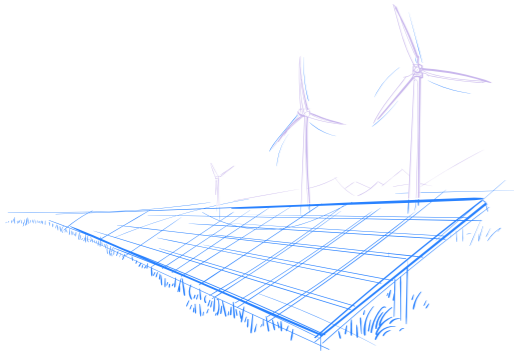
يشهد عالمنا اليوم تزايداً في اهتمام الحكومات والشركات الخاصة باتخاذ التدابير والإجراءات التي تعزز جهود التخلص من الانبعاثات الكربونية، وذلك بالتوازي مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة. وفي هذا الإطار، تساهم صناديق الثروة السيادية بدور هام يتمثل في دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن فلسفتها الاستثمارية وإستراتيجياتها العامة.



### شركة أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة"

أبوظبي الوطنية للطاقة "طاقة" هي شركة دولية متكاملة للطاقة والمياه مُدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX). تهدف إلى تحقيق رؤيتها الهادفة إلى توفير الطاقة والمياه النظيفة التي يحتاجها المستهلكون من الحكومات والشركات والأفراد، من أجل حياة مستدامة وفاعلة. وتشرف "طاقة" على إدارة 13 محطة لتوليد الطاقة وتحلية المياه في جميع أنحاء دولة الإمارات، كما تلتزم بدور محوري في تنفيذ استراتيجية الإمارات للطاقة 2050.

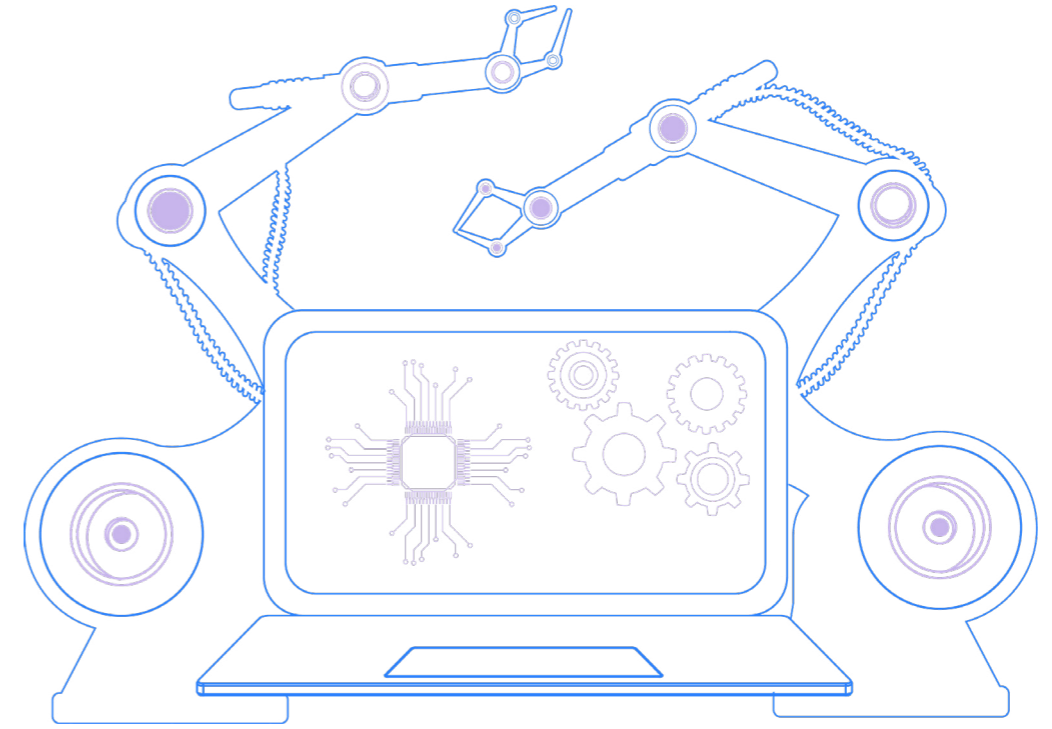
في عام 2022، أعلنت "طاقة" عن استراتيجيتها التي تركز على المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وترسم مسارات الوصول الواضحة إلى أهدافها المتمثلة في تحقيق صافي الصفر في انبعاث غازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري المباشرة وغير المباشرة (من النطاقين 1 و2) بحلول عام 2050. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تسعى "طاقة" إلى تقليل كمية الفاقد من المياه ضمن شبكة التوزيع بنسبة 25% بحلول عام 2030، مقارنة بمعدلها في عام 2021. وفي وقت سابق من هذا العام أبرمت "طاقة" اتفاقية نهائية للاستحواذ على شركة حلول المياه المستدامة القابضة، لتؤسس بذلك شركة متكاملة تتمتع بقدرات كبيرة تساعد على تحقيق تطورات الاستدامة المشتركة.



### إدارة الاستثمار في بنك النرويج

يدير صندوق الثروة السيادية النرويجي: "إدارة الاستثمار في بنك النرويج" الإيرادات النفطية للدولة، ويلتزم بتحقيق الاستدامة والثروة للشعب النرويجي على المدى البعيد. ويراعي هذا الصندوق التأثير الأخلاقي والبيئي لاستثماراته المختلفة، حيث قام مؤخراً بنشر خطته الرسمية بشأن المناخ، والتي يتمثل هدفها على مستوى المحفظة الاستثمارية بالوصول إلى المحصلة الصفرية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2050 في جميع الشركات التي تستثمر فيها.

وأوضح نيكولاي تانجين، الرئيس التنفيذي لإدارة الاستثمار في بنك النرويج، أنّ هدف الصندوق يتمثل في تحقيق الريادة العالمية على صعيد إدارة المناخ، وأنّ النهج المفضل للصندوق في هذا الإطار أن يصبح مالكا مسؤولاً للأصول، ويحرص على تشجيع شركات المحفظة على الحدّ من الانبعاثات التي تتسبب بها عبر أعمالها.



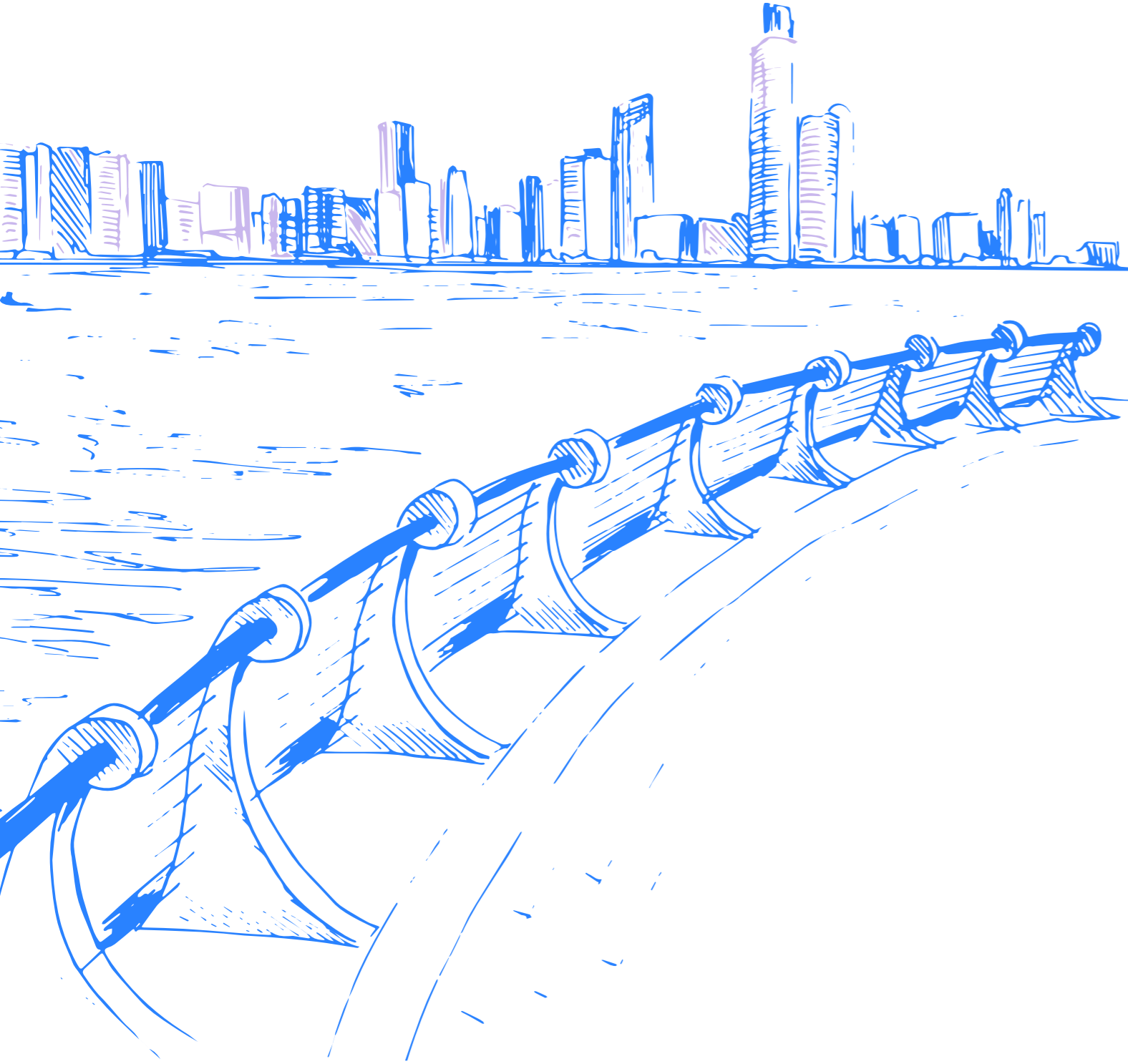
جهود البحث والتطوير، وتساهم بإيجاد استراتيجيات يمكن تطبيقها عبر أصول متعدّدة في محافظها الاستثمارية. وبالتعاون الوثيق مع عدة شركات، تتيح صناديق الثروة السيادية اتباع نهج أكثر تماسكاً للابتكار. ومن الأمثلة على ذلك: مختبر القابضة للنمو، والذي يهدف لاستثمار 27 مليون دولار في تمويل مشاريع اختبارات البحث والتطوير وتسريع تجربة واعتماد الذكاء الاصطناعي والأتمتة من خلال إثباتات المفاهيم المبتكرة والبرامج التدريبية. وتهدف هذه الجهود المبدولة جميعها إلى ترسيخ مكانة شركات المجموعة والشركات الوطنية الرائدة في المستقبل.

المصري أيضاً على مسيرة التحوّل: حيث أنشأ بالشراكة مع الرّواد في القطاع الخاص منطقة ابتكار مخصصة في القاهرة، وبالتوازي مع ذلك، أنبست "القابضة" (ADQ) صندوق "فيرذر فينتشرز" الاستثماري بقيمة 200 مليون دولار، لدعم نموّ الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والأصول الرقمية في مراحلها المبكرة. وتتيح الشراكات مع صناديق الثروة السيادية تنسيق



نفخر في "طاقة" بمكانتنا كأحدى أبرز الشركات الوطنية الرائدة ونذكر تماماً حجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا، لدفع عجلة التحوّل في قطاع الطاقة عبر الإدارة الفعّالة لخدمات الكهرباء والمياه لإزالة الكربون من عملياتنا، انسجاماً مع خطط النمو الطموحة لدولة الإمارات.

**جاسم حسين ثابت**  
الرئيس التنفيذي للمجموعة والعضو المنتدب  
في شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، "طاقة"



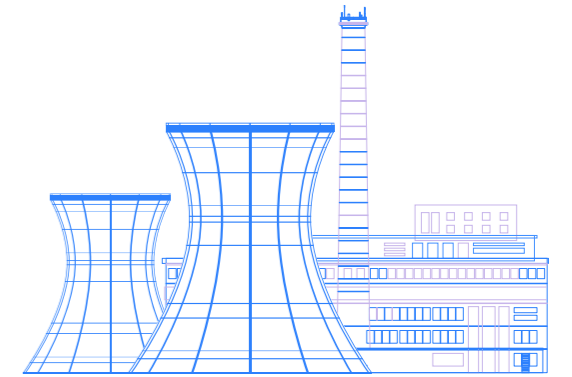
### شركة مياه وكهرباء الإمارات

تتولى شركة مياه وكهرباء الإمارات الوطنية الرائدة قيادة تطوير وإدارة إمدادات المياه والطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمضي قدماً بخطتها لعمليات الشراء والتوريد في محطة الطويلة لتحلية المياه بالتناضح العكسي؛ إحدى أكبر محطات تحلية المياه بهذه التقنية على مستوى العالم، وأكثرها كفاءة في استهلاك الطاقة وتوفير التكلفة على الإطلاق. وبفضل تقنيات تحلية المياه المبتكرة، ستلبي محطة الطويلة لتحلية المياه بالتناضح العكسي قريبا احتياجات أكثر من 350 ألف منزل من المياه، بالإضافة إلى العديد من الصناعات في المنطقة المحيطة. كما تمتلك شركة مياه وكهرباء الإمارات وتبيع شهادات الطاقة النظيفة للكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية والنووية في جميع أنحاء أبوظبي، لتمكين المؤسسات الأخرى من تحقيق أهدافها الخاصة في الاستدامة.

وإلى جانب أنشطة الاستدامة لدى الشركات الوطنية الرائدة، يعتبر وضع النماذج الفعالة في الحد من المخاطر التي تواجه التنوع البيولوجي، وتحافظ على النظم البيئية الطبيعية، جزءاً أساسياً من جهود صناديق الثروة السيادية الهادفة إلى بناء اقتصادات مرنة ومستدامة. وتعمل "القبضة" (ADQ) على العديد من المشاريع التي تدعم المبادرات القائمة تحت إشراف هيئة البيئة - أبوظبي، للمساهمة في الحفاظ على الموائل الطبيعية والأنواع المحلية واستعادة التوازن البيئي في البيئة الصحراوية وأشجار القرم في إمارة أبوظبي.

### مؤسسة الإمارات للطاقة النووية

مؤسسة الإمارات للطاقة النووية هي شركة وطنية رائدة تساهم بدور كبير في الحد من الانبعاثات الكربونية الناتجة من قطاع الطاقة في دولة الإمارات، وذلك من خلال محطة براكا للطاقة النووية؛ مشروع البنية التحتية للطاقة النظيفة، والذي يقع في منطقة الظفرة، على بعد حوالي 53 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة الرويس. وتزود مفاعلاتها النووية الأربعة بنسبة تقارب 25% من احتياجات الطاقة النظيفة في دولة الإمارات. وتتمثل أهمية محطة براكا في دعمها لجهود تنويع مصادر الطاقة، من خلال توفير طاقة كهربائية نظيفة وفعالة للمنازل والشركات والمرافق الحكومية والحد من البصمة الكربونية للدولة. ويتوقع أن تساعد المنشأة في التخلص من حوالي 21 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنوياً، أي ما يعادل إزالة 3.2 مليون سيارة من الطرقات.



تتمثل مسؤوليتنا الهامة في ضمان إمدادات مستدامة وأمنة من المياه والطاقة تساهم في تسريع تحول الطاقة ونجاح إستراتيجيتها في دولة الإمارات العربية المتحدة. ونقوم بذلك من خلال الاعتماد على التقنيات التحويلية التي تعزز الكفاءة وتحسن التكلفة.

**عثمان جمعة آل علي**  
الرئيس التنفيذي لشركة مياه وكهرباء الإمارات

## كيف تسهم صناديق الثروة السيادية في بناء اقتصادات مرنة وتنافسية؟

يشهد الاقتصاد العالمي الديناميكي تطورًا متسارعًا برزت خلاله صناديق الثروة السيادية كأدوات فعّالة في تعزيز المرونة الاقتصادية ودعم القدرات الوطنية التنافسية، من خلال مساهمتها بدور محوري في تفعيل السياسات الحكومية ومبادرات النمو، وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع البنية التحتية الحيوية، وتعزيز تطوير الشركات الوطنية البارزة، وتحفيز الابتكار المتواصل عبر الاستثمارات الاستراتيجية المخصصة للأبحاث والتطوير في محافظها الاستثمارية المتنوعة.

وتتميز هذه الأدوات الاستثمارية بقدرتها الفريدة على تخصيص موارد مالية كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، سعياً لتحقيق النمو والاستقرار المستدامين. وتتيح صناديق الثروة السيادية أمام الدول قدرة على تجاوز فترات الاضطراب الطارئة، واغتنام الفرص الاقتصادية، وتعزيز المزايا التنافسية، نظراً لتأثيرها الكبير على النتائج الاقتصادية.

إذن، كيف تساهم صناديق الثروة السيادية في بناء المرونة الاقتصادية والقدرة التنافسية؟



### الاستقرار المالي والاقتصادي في ظلّ التحدّيات الصعبة

ساهمت صناديق الثروة السيادية بصورة أساسية في تحقيق الاستقرار في جميع أنحاء العالم من خلال دورها الوقائي خلال فترات الانكماش الاقتصادي وغيرها من الاضطرابات العالمية غير المتوقعة؛ حيث تعمل الصناديق على نشر تحقّعات أصولها الكبيرة، والتي تنتج غالباً عن عائدات صادرات السلع، بأسلوب استراتيجي لحماية الأسواق المحلية. وعلى سبيل المثال، مارست العديد من صناديق الثروة السيادية دورها كأول المستجيبين لمبادرات حكوماتها خلال العامين الأولين لانتشار جائحة كوفيد19، وقامت بسحب 211.3 مليار دولار من 33 صندوقاً سيادياً عبر 27 دولة.

وخلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، ساهمت صناديق الثروة السيادية في مختلف أنحاء شرق آسيا والشرق الأوسط بدورها المؤثر في ضمان استقرار الأسواق، عبر ضخ رؤوس أموال كبيرة تجاوزت بمجموعها أكثر من 35 مليار دولار في العديد من البنوك الكبيرة<sup>4</sup>. وساعد التعويض المنتظم لنقص السيولة في البنوك الكبرى على احتواء تأثير الأزمة في أسواق الائتمان، وحافظ على مواصلة عمليات الإقراض والأنشطة المصرفية، نظراً لأهميتها البالغة في تحسين المرونة لمواجهة الاضطرابات الاقتصادية الطارئة.



يعتمد التعاون الاقتصادي الناجح على علاقات قوية تدعمها صناديق الثروة السيادية على مستوى العالم؛ حيث تقوم بتوزيع رؤوس الأموال بنهج استراتيجي يهدف إلى تحقيق النمو المتبادل والمستدام، بدون المساس بالمصالح الوطنية.

**ميربك دوسيك**  
المدير العام، المنتدى الاقتصادي العالمي

### استثمارات مخصصة وعائدات طويلة الأجل

تتميز صناديق الثروة السيادية بكونها غير خاضعة للضغوطات التي تواجهها الأدوات الاستثمارية الأخرى؛ مثل ضرورة تحقيق العائدات الفورية للمساهمين؛ إذ يتم تخصيص رؤوس الأموال للاستثمارات طويلة الأجل، باعتبار أنّ صناديق الثروة السيادية مملوكة للدولة، ومُصمّمة أساساً لهذا الغرض، وغير مرتبطة بالدورات الاقتصادية المعتادة للأسواق، كما يتم تمويلها على الأغلب من احتياطات النقد الأجنبي أو عائدات السلع. وتتطلب المهام الموكلة لهذه الصناديق السيادية؛ مثل دعم التنمية الوطنية وضمان تحقيق القيمة للأجيال المتعاقبة، آفاقاً زمنية طويلة. ولهذا السبب أيضاً، تعتبر صناديق الثروة السيادية ملائمة تماماً لدعم مشاريع البنية التحتية التي قد يستغرق إنشاؤها سنوات عديدة قبل تحقيق أيّ عائدات مالية. ولكن، بمجرد الانتهاء من تشييد البنية التحتية الوطنية، ستساهم بشكل كبير في ضمان الإنتاجية والمرونة طويلة الأجل. وبذلك، يُنظر إلى صناديق الثروة السيادية باعتبارها أدوات استثمارية مخصصة لتحقيق العوائد على المدى البعيد، وعادةً ما يتم تخصيص استثماراتها لفترات طويلة، مقارنة مع غيرها من أدوات الاستثمار العاملة في الأسواق، حتى أثناء تقلبات الأسواق والدورات الاقتصادية القصيرة.

وهناك أوجه أخرى أيضاً لدور صناديق الثروة السيادية في تحسين المرونة الاقتصادية وتعزيز القدرات التنافسية؛ مثل مشاريع الاستثمار المشتركة، ودعم التنوع الاقتصادي، وتسريع إنشاء وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسدّ الثغرات الحيوية في الأسواق، بالإضافة إلى تنمية الثروة الوطنية من خلال الاستثمارات الدولية الخارجية.

### مشاريع الاستثمار المشترك تعزّز التعاون الاقتصادي والتجاري

في إطار خطتها الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق النمو، وجهودها المتواصلة لبناء اقتصادات مرنة ومستدامة، تحرص العديد من صناديق الثروة السيادية على إقامة المزيد من مشاريع الاستثمار المشترك.

وتتيح اتفاقيات التعاون في المشاريع الفرصة المشتركة أمام صناديق الثروة السيادية قدرة على توفير دعم أفضل للتجارة الثنائية، وتعميق أواصر العلاقات بين الدول. ففي عام 2022، أعلنت "القابضة" (ADQ)، وبنك التنمية الوطني اليوناني (HDB)، وبنك التنمية اليوناني للاستثمارات (HDBI)؛ الصندوق السيادي للتمويلات الاستثمارية في اليونان، الالتزام بتمويل استثمارات تصل قيمتها إلى 4 مليارات يورو عبر قطاعات وفئات أصول متعدّدة في الاقتصاد اليوناني.

ومن ناحية أخرى، توفر الاستثمارات المشتركة بين صناديق الثروة السيادية مزايا إضافية؛ مثل توزيع المخاطر، وتجميع الموارد، وتعزيز العوائد. كما تتيح هذه الشراكات بين الصناديق فرصة أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المشتركة والاستفادة من خبرات المؤسسات الأخرى في تحقيق قيمة أكبر؛ مثل شراكة جهاز قطر للاستثمار مع مؤسسة الاستثمار الصينية في مبادرة الحزام والطريق. كذلك، تتجه هيئة الاستثمار الإندونيسية إلى التعاون مع صناديق الاستثمار الأسترالية العملاقة للاستثمار المشترك بينهما في أحد أكبر الاقتصادات الآسيوية.

## تعزيز التنوع الاقتصادي من خلال تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة

تتمتع صناديق الثروة السيادية بميزة استراتيجية تتمثل في قدرتها على تحفيز الطلب داخل الاقتصادات الإقليمية، ومساهمتها بفعالية في سدّ ثغرات الأسواق، وتوجيه الاستثمارات نحو تنمية أعداد الشركات الصغيرة والمتوسطة عبر دعمها من خلال الصناديق المتخصصة؛ حيث أنّ تحقيق التوازن المنسجم بين الشركات الكبرى المملوكة للحكومة، وبين تعزيز القدرات التنافسية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة يساهم في دعم التنوع الاقتصادي وتقوية الوضع التجاري العام بعيداً عن المؤسسات الوطنية المهيمنة، فوجود عدد أكبر من الشركات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية يحظى بأهمية قصوى على صعيد توفير فرص العمل.

تمتلك إمارة أبوظبي مجموعة من برامج القيمة المضافة المحلية، والتي تركز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بطرق متعدّدة، وعلى سبيل المثال، يستثمر برنامج "عدا 21" في الشركات الصغيرة من خلال توجيه المشتريات الحكومية نحو الاعتماد على الموردين المحليين، فهو يُسهّل البدء بإطلاق عمل تجاري سريع عبر تمكين الشركات من الحصول على ترخيص تجاري دون امتلاك مساحة مكتبية فعلية في البداية.

ويعتبر هذا التركيز الأساسي على الشركات الصغيرة والمتوسطة أمراً ضرورياً، نظراً لأهميته في تعزيز إنشاء وتوسعة الأعمال الجديدة، وتحفيز القدرات التنافسية ضمن القطاع الخاص، وتحسين النمو في قطاعات القيمة الاقتصادية، ووضع الأسس الضرورية لرعاية الأجيال القادمة من رواد الأعمال على المستوى المحلي.

## سدّ الثغرات الحيوية في الأسواق

تعدّ صناديق الثروة السيادية مؤهلة تماماً لاستكشاف أوجه القصور والثغرات الحيوية في الأسواق، والمشاركة بشكل استراتيجي في تلبية الاحتياجات الملحة ضمن مختلف القطاعات من خلال مبادراتها الإستراتيجية المدروسة. وتستفيد إمارة أبوظبي من هذه الميزة الفريدة في دعم توسّعات الأعمال التجارية بمختلف أحجامها، عبر مؤسسات رائدة تسعى بجدية لتلبية طلبات احتياجات السوق. ومن الأمثلة على ذلك، منصة "ويو" المصرفية الرقمية المتكاملة والرائدة، وهي ثمرة جهد مشترك بين "القابضة" (ADQ) وبنك أبوظبي الأول و"ألفا دبي القابضة" و"e& عبر بنك رقمي مبتكر يقدم حلولاً مصرفية سلسلة ورائدة يسهل الوصول إليها، ولا يقتصر على تلبية احتياجات الشركات الناشئة وأصحاب الأعمال الحرة والشركات الصغيرة والمتوسطة فحسب؛ بل يتوسّع أثره ليشمل المستهلكين الأفراد، بالاعتماد على نهج شامل للتمكين الاقتصادي.

وفي إندونيسيا، تستفيد الحكومة من اقتصادها المتنامي في تعزيز بنيتها التحتية، وتخصيص الموارد اللازمة للتنمية على المدى البعيد. وفي هذا الإطار، تعتمد إندونيسيا بشكل كبير على قطاع الشحن المحلي، نظراً لوجود أكثر من 17,000 جزيرة تابعة لها. ولذا، تطلّعت هيئة الاستثمار الإندونيسية نحو الشرق الأوسط وأنشأت شراكة استراتيجية مع موانئ دبي العالمية تصل قيمتها إلى 7.5 مليار دولار، وستساهم هذه الاتفاقية في تعزيز قطاع النقل البحري والموانئ في إندونيسيا وتقوية روابطها مع منظومة التصنيع العالمية، كما ستستفيد من شبكة الشحن المحلية في البلاد لإضفاء القيمة عبر سلسلة التوريد الخاصة بها.

## اغتنام فرص النمو المتاحة في الأسواق الرئيسية

بالإضافة إلى تخصيص الاستثمارات ضمن الأسواق المحلية، تدرك صناديق الثروة السيادية الإمكانيات الكبيرة الكامنة وراء توسّيع استثماراتها كي تشمل المناطق والأسواق الخارجية. ومن خلال اعتمادها لإستراتيجية تركز على تنويع التوزّع الجغرافي، تعمل هذه الصناديق على نشر محافظها الاستثمارية بشكل مدروس في بلدان متنوعة، ويساعد هذا النهج في تخفيف المخاطر والاستفادة من الفرص التي توفرها الاقتصادات الناشئة.

وفي هذا الصدد، يستفيد صندوق الثروة السيادية السنغافوري من جاذبية سوق العقارات المكتبية في لندن؛ حيث انضم الصندوق مؤخراً إلى شراكة مع "بلاك روك ألترناتيف" العقارية، وخطة التقاعد الجديدة من الخطوط الجوية البريطانية ضمن مشروع "تريببكا كينغز كروس" لتطوير علوم الحياة، والذي سيشمل 830,000 قدم مربع من المكاتب المخصصة لعلوم الحياة، والتي تشمل المختبرات، ومتاجر التجزئة والمطاعم والشقق ضمن خمسة مبانٍ مختلفة. وتعتمد هذه الشراكة على سلسلة من الاستثمارات المماثلة في المساحات المخصصة للمتاجر والترفيه والمكاتب وإقامة الطلاب.

وفي هذا السياق، قامت "القابضة" (ADQ) باستكشاف الأسواق في مصر وتركيا وإيطاليا وسويسرا، ضمن إطار مساعيها للاستحواد على الشركات الرائدة التي تتكامل مع أنشطة محافظتها بحسب القطاعات. وساهمت إضافة شركتي "أسينو" و"أمون" إلى محفظة "القابضة" (ADQ) في تعزيز قدرات تصنيع الأدوية وتوزيعها في

دولة الإمارات. وفي الوقت نفسه، أتاح الاستحواد على شركة لويس درايفوس ومجموعة يوني فروتي أمام "القابضة" (ADQ) فرصة لاكتساب الخبرات العالمية المتقدّمة واللازمة لتعزيز المرونة الغذائية في دولة الإمارات بصورة أكبر.



أتاح لنا دورنا كاستشاري موثوق لصناديق الثروة السيادية أن نشهد بصورة مباشرة، قدرتها على إدارة رؤوس الأموال والموارد بصورة أكثر فاعلية تُعزّز الأسواق المحلية، من خلال استثمارات قوية ومدروسة تساعد في بناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة لنا جميعاً.

**سعيد العور**  
رئيس مشارك لمنطقة الشرق الأوسط  
ومدير مكتب الإمارات، روتشيلد وشركاه



طوال العقود الماضية، أثبت نموذج التكامل الرأسي لأعمال مجموعة موانئ أبوظبي فعاليته في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الإمارة، وربط إمارة أبوظبي بالعالم وتسهيل التجارة العالمية.

**الكابتن محمد جمعة الشامسي**  
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي  
لمجموعة موانئ أبوظبي

## خمسة عوامل رئيسية تدعم الدور المهم لصناديق الثروة السيادية للتنمية الاستراتيجية:

### تعزيز التأثير على المستوى المحلي

تحفيز الاستثمارات المباشرة والمشاريع المشتركة ورعاية الشركات الجديدة والمشاركة في مشاريع البنية التحتية في الخارج.



### إنشاء شركات وطنية رائدة

رعاية الشركات المحلية البارزة ضمن مجموعات في القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، وتوسيع قدراتها لتحقيق آثار إيجابية مضاعفة على الاقتصاد.



### تحفيز الابتكار والبحث والتطوير

إقامة شركات مع القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز البحث والتطوير والابتكار داخل شركات المحفظة.



### تحقيق نتائج مستدامة

دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في منهجيات الاستثمار، بهدف المساهمة في بناء اقتصادات أكثر مرونة مع دعم تطلعات الاستدامة الوطنية.



### بناء اقتصادات مرنة وتنافسية

تعزيز الإنتاجية داخل الدولة، وإقامة شركات استثمارية، ودعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وسدّ الثغرات في السوق، واعتماد الاستراتيجية التنوع الجغرافي.



برزت صناديق الثروة السيادية كمؤثرات هائلة في دفع التنمية الاقتصادية الوطنية، وأسهمت بدور محوري في دعم التطور الاجتماعي والاقتصادي على المستوى العالمي، كما تميّزت بقدرتها على التطور والتكيف مع أنماط الاستثمار العالمية والأولويات الاقتصادية المتغيرة لدى الحكومات.

وعلى المستوى المحلي، ساهم توسّع آفاق الخطط الاستثمارية طويلة الأجل في زيادة مستويات الإنتاجية داخل الدول إلى حدّ كبير، ودعم تطلّعاتها نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنافسية في المستقبل. كما قامت صناديق الثروة السيادية بدور فعّال في تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية؛ مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتكنولوجيا.

ومع أنّ التركيز على تحقيق العوائد المالية ما يزال أولوية، إلا أنّ الأهداف الأخرى لصناديق الثروة السيادية تشمل الآن تطوير شركات وطنية ودولية رائدة، والعمل على تسهيل نموّ القطاعات الاقتصادية الحيوية، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير، وتحقيق أثر مستدام، كما أنّ التفويض المتنامي لصناديق الثروة السيادية يضع على عاتقها أيضًا مسؤولية تطوير قدرات الأصول المحلية على المنافسة كشرركات رائدة في الأسواق الدولية.

وفي هذا الصدد، عزّزت صناديق التنمية الاستراتيجية دور الشركات الوطنية والدولية الرائدة، وحفّزت نموّ المجموعات الاقتصادية في مختلف القطاعات، كما شجّعت على الابتكار والبحث والتطوير، وتحقيق تأثير اقتصادي مستدام. ويضع الانتشار المتزايد لصناديق الثروة السيادية على عاتقها أيضًا مسؤولية تمكين الأصول المحلية وتعزيز قدراتها على المنافسة كشرركات رائدة في الأسواق الدولية.

وبعيدًا عن الاعتبارات المالية، حرصت صناديق الثروة السيادية المخصّصة للتنمية الاستراتيجية على توسعة آفاق استثماراتها بمنهجية تستهدف تحقيق الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، وذلك للتأثير بصورة إيجابية وفعّالة على المجتمعات، من المواطنين والمقيمين على حدّ سواء. ومن هنا، نتوقّع أن يواصل الجيل الجديد من صناديق الثروة السيادية تقدّمه على مسار تسريع النموّ الاقتصادي وتعزيز المرونة والاستدامة وتحسين جودة الحياة، وبناء عالم مزدهر للأجيال القادمة.





يرجى زيارة [www.adq.ae](http://www.adq.ae) للإطلاع على المزيد من تقارير "القبضة" (ADQ) فورورد

#### نبذة عن "القبضة" (ADQ)

تأسست "القبضة" (ADQ) في عام 2018، وهي شركة استثمارية قابضة في إمارة أبوظبي تمتلك محفظة واسعة من الشركات الكبرى تمتد استثماراتها إلى القطاعات الرئيسية ضمن اقتصاد دولة الإمارات المتنوع، في مجالات الطاقة والمرافق والأغذية والزراعة والصحة وعلوم الحياة والنقل والخدمات اللوجستية وغيرها. وانطلاقاً من كونها شريكاً إستراتيجياً لحكومة أبوظبي، تلتزم "القبضة" (ADQ) بالمساهمة في عملية تسريع وتطوير اقتصاد الإمارة ليكون قائماً على المعرفة وأكثر تنافسية على المستوى العالمي.

#### نبذة عن منصة "القبضة" (ADQ) فورود

تجمع منصة "القبضة" (ADQ) فورود للريادة الفكرية عددًا من الخبراء ورؤاد القطاع من الجهات الحكومية والخاصة وعددًا من كبار المسؤولين وصانعي القرار بهدف المناقشة واقتراح المساهمات الإستراتيجية للتنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو المستدام، والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

